

ملاحظات ليزا دوتن أمام مجلس الأمن نيابة عن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارتن غريفيث

30 أكتوبر 2023

السيدة ليزا دوتن، مديرة قسم التمويل الإنساني وتعبئة الموارد في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بالنيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارتن غريفيث

إحاطة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

نيويورك، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023

كما تم تسليمه

شكرا سيدي الرئيس.

أدلي بهذا البيان باسم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارتن غريفيث، والذي يقوم حاليا بمهمة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن الأحداث التي تكشف منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر مدمرة ومفجعة على أقل تقدير.

لا ننسى الـ 1400 شخص من الذين قتلوا وآلاف الذين أصيبوا وتم أسرهم في هجوم حماس الوحشي. لا تزال الصواريخ العشوائية تطلق من غزة على المناطق المأهولة بالسكان في إسرائيل، مما يتسبب في وقوع المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين وتهجيرهم وإصابتهم بالصدمات النفسية.

إننا نشجب بقاء 230 من الرهائن في غزة. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ودون شروط. ونرحب بجميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى كفالة الإفراج عنهم، ونطالب بأن يعاملوا في غضون ذلك معاملة إنسانية وأن يسمح لهم بتلقي زيارات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وكما سمعتم للتو من المفوض العام [للأونروا] [فيليب] لازاريني، فإن الوضع بالنسبة لأكثر من مليوني شخص محاصرين في قطاع غزة مأساوي. يعانون الآن من حصار وقصف مستمر منذ 23 يوماً. ووفقاً لوزارة الصحة في غزة، قتل أكثر من 8,000 شخص - 66 بالمائة منهم من النساء والأطفال. وأصيب عشرات الآلاف بجروح.

من الصعب حقاً نقل حجم الرعب الذي يعيشه الناس في غزة، حيث أصبحوا يائسين بشكل متزايد، وهم يبحثون عن الغذاء والماء والمأوى وسط حملة قصف لا هوادة فيها تمحو أسر وأحياء بأكملها.

وفي خضم يأسهم، لجأ الناس إلى اقتحام مستودعات الأمم المتحدة بحثاً عن الغذاء والماء. ويشكل الجفاف مصدر قلق متزايد، وكذلك إمكانية انتشار الأمراض وغيرها من الشواغل الصحية بسبب المياه غير الآمنة وتعطل خدمات معالجة مياه الصرف الصحي.

وهناك أكثر من 1.4 مليون شخص مهجر في غزة، ومئات الآلاف من الأطفال والنساء والرجال محشورون في ملاجئ ومستشفيات مكتظة. وقد انتقل العديد من هؤلاء الأشخاص جنوباً بحثاً عن الأمان. لكن في الواقع، لا يوجد مكان آمن. ونحن ببساطة لا نملك ما يكفي من الإمدادات الأساسية لتوفير سبل بقاء المهجرين على هذا النطاق.

وكما سمعنا من المديرية التنفيذية [لليونيسف] [كاترين] راسل، فإن نظام الرعاية الصحية في حالة يرثى لها. يستلقي المرضى على الأرض وفي الممرات. يعمل الجراحون بدون تحديد. ومن بين ما يقدر بنحو 50,000 امرأة حامل، من المقرر أن تلد 5,500 امرأة في غضون الـ 30 يوماً المقبلة. بالنسبة لـ 1000 مريض يعتمدون على غسيل الكلى و130 طفلاً ولدوا في وقت مبكر في الحاضنات، فإن الحياة على المحك حيث أن المولدات الاحتياطية في المستشفيات بدأ ينفد منها الوقود. ولا يتلقى حوالي 9000 مريض بالسرطان الرعاية الكافية.

إننا نشعر بالقلق البالغ إزاء مزاعم وجود منشآت عسكرية بالقرب من المستشفيات وطلب السلطات الإسرائيلية إخلاء المستشفيات، بما في ذلك القدس والشفاء - وما من مكان آمن لهؤلاء المرضى، وبالنسبة لأولئك الذين هم على أجهزة دعم الحياة والأطفال في الحاضنات، من شبه المؤكد أن نقلهم سيكون بمثابة حكم بالإعدام.

سيدي الرئيس،

إن توفير الإغاثة الإنسانية أمر معقد وصعب للغاية بسبب القصف وتدمير البنية التحتية - وكما قلنا مراراً وتكراراً - نقص الوقود. إننا نأسف على خسارة 64 من زملائنا في الأونروا وغيرهم من موظفي الإغاثة الإنسانية الذين قتلوا بشكل مأساوي، ونتقدم بأحر التعازي لعائلاتهم وزملائهم.

ونعرب عن إعجابنا البالغ بشجاعة العاملين بالمجال الإنساني ونكران الذات والالتزام الذي يتحلون به بينما يواصلون تقديم المعونة للمحتاجين في هذه البيئة المحفوفة بالمخاطر.

سيدي الرئيس،

نرحب بالاتفاق الذي سمح لنا بإدخال بعض الإغاثة إلى غزة عبر معبر رفح الحدودي. لكن هذه الشحنات هي قطرة في محيط مقارنة بالحجم الهائل من الاحتياجات.

ومن الضروري أن نتمكن من تقديم الإمدادات الإنسانية والإغاثة إلى غزة بشكل آمن وموثوق دون عوائق وعلى النطاق المطلوب. وعلى وجه التحديد، من الملح بالنسبة لنا تجديد إمدادات الوقود، التي تعتبر حيوية لتشغيل معظم الخدمات الأساسية، بما في ذلك المستشفيات ومحطات تحلية المياه، وأن يتم نقل الإغاثة الإنسانية إلى داخل غزة.

هناك أكثر من نقطة دخول إلى غزة لا غنى عنها إذا أردنا أن نحدث فرقا - فمعبر كرم أبو سالم، بين إسرائيل وغزة، هو المعبر الوحيد المجهز لمعالجة عدد كبير بما فيه الكفاية من الشاحنات.

وفي الوقت نفسه، قتل عشرات المدنيين في الضفة الغربية وازدادت حوادث عنف المستوطنين، مما أدى إلى تهجير مئات المدنيين. وبالمثل، أعاق العنف وإغلاق نقاط التفتيش الوصول إلى الخدمات الأساسية وتوزيع الغذاء. كما تم الآن تعليق تصاريح العمل لما يتراوح ما بين 150,000 و175,000 فلسطيني من الضفة الغربية الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات. وتسبب هذه الحالة ضرر بالغ لاقتصاد الضفة الغربية والمؤسسات الفلسطينية. لدينا مخاوف حقيقية للغاية بشأن ما ينتظرنا. وقد يتضاءل الوضع الراهن مقارنة بما هو قادم. هناك خطر حقيقي من احتمال تصاعد هذه الحرب أكثر فأكثر وامتدادها إلى المنطقة الأوسع. وعلينا أن نتخذ إجراءات جماعية عاجلا لمنع ذلك.

سيدي الرئيس،

في ضوء كل ما تم وصفه اليوم، ندعو إلى أن يتفق الطرفان على وقف القتال لأسباب إنسانية. ومن شأنه أن يوفر الهدوء والسلامة اللازمين للإفراج عن الرهائن، وأن تعمل الأمم المتحدة على تجديد الإمدادات، وتخفيف أعباء الموظفين المنهكين، واستئناف المساعدات في جميع أنحاء غزة حيثما كان المدنيون في حاجة إليها. ومن شأنها أيضا أن توفر الراحة التي تمس الحاجة إليها للمدنيين الذين يعيشون في ظل ظروف مؤلمة لا يمكن تصورها. ولكن مع أو دون توقف القتال، أكرر أنه يجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الإنساني الدولي. وهذا يعني السماح بدخول الإغاثة وبذل رعاية متواصلة لتجنيد المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك العاملون في المجال الإنساني والطبي والمرافق والأصول. وهذا ينطبق سواء انتقل المدنيون أو بقوا.

نحن نعتمد على مسؤولية جميع الدول الأعضاء هنا وفي جميع أنحاء الأمم المتحدة لاستخدام كل نفوذها لضمان احترام قواعد الحرب وتجنيد المدنيين قدر الإمكان المزيد من المعاناة.

شكرا سيدي الرئيس.